

سواء شكوا في موقف في حكم طهوريته فلم يحكم بكونه مطهرا
جزءا ولا لنفسه الطهورية وهو سور البغلي الثانية
انا ان والحار وهو يصد في علي الذوق الذي لان تحابه طاهر
علي العجرج والشك لعارض الخبرين في باحة لحمه وحرمته
والفضل تولد من الحار فاخذ حكمه فان لم يجد المحدث غيره
اي غير سور البغلي والحار فوضاه وتيمم والله فضل تقديم
الوضوء لقول زفر بن زوم تقديمه والله جوطان فيؤك للاختلاف في
في لن يوم النية في الوضوء الحار ثم صلى فتكون صلاته صحيحة
بشقين لان العوض به لو صح لم يصير التيمم وكذا غيره ومن قال
من مشاخصنا ان سور البغلي نجس لانه يشتم البول فينجس شفا
فمن غير سديد لا يبارم هو لم يغلب وجوده ولا يؤثر في
ان السائل ثابت ولا يتغير في له عضا بعد ذلك بالماء لان زالت
اثر المشكوك والمكروه في صلى في الخسري لو ان شلظ
اختلط بمجاورة له ما زمة اياه جمع انا ان شلظا او اقله نجس وتخي
للشوي ولا اغتسال فيه باله كثر لا نيم عند تساوي له واذا غسل
ان بمنجا او برافيا في نيم لفقد الطهر فطعا وان وجد ثلاثة
رجال فلا نذا وان لهدا نجس وتخي كل انا جازت لخصاصهم
وحدا نا كذا تخريج كثر الطاهر لارادة الشرب لاه

المغلوب بالمعدوم وان لخصلط انا ان ولا يتخو وتوضا بكل
وصلي محتان مسح في موضعين من راسه لانه موضع لان تقديم
المطهر من قبل المحدث وقد نجس بالثاني وفا قد المطهر بصلي
مع نجاسة وطهر بالغل الثاني ان قد لم نجس مسح محلا آخر
من راسه وان مسح محلا بالثاني دار المشرق بين الحوازل لو قدم الكلام
وعدم الجواز لتنجس السبل باقل ملاقاة لواتر الطاهر في يجوز
لان احتياطها وان كان اكثرها اي المختلطة بالمجاورة نجسا
لا يخري لالان نجاسة كلها حكما للمغالب فيونها عند نجاسة
المشايخ ويمر جمال النبي الذواب عند النجا ويتم تيمم وفي وجب
الشياب المختلطة في مطلقا اي سواء كان نورا طاهرا او نجسا
لان لا خلاف للشوب في سوا العورة والماء المختلطة لاتب واصل
في لصد ثوبين تخريا بالنجاسة لصد هاتم اراد لقصلة اخرى فوج
تقريره علي غير الذي صلى فيه لم يصح لانه لفضا اليه جها لانه فيض
بمثله له في القبلة لا يما احتمال انه تنفال اليه حمة لخرى بالخرى
لان زام ترمي والنجاسة لم حسي لا يصيرها طاهرة بالخرى
للزوم له عادة بظهور النجاسة بعد الخري في الشياب والله وان
فتي جعلنا الثوب طاهرا باله جها للضرورة لا يجوز نجسا